



# مركز هي للسياسات العامة

HEYA CENTER FOR PUBLIC POLICY

## ورقة سياسات

سياسة عامة حول تولى المرأة للمناصب العامة

جمهورية مصر العربية - قنا



[www.hey-program.org](http://www.hey-program.org)  
[info@hey-program.org](mailto:info@hey-program.org)



Heya Program - برنامج هي

## مقترح ورقة سياسات سياسة عامة حول تولى المرأة للمناصب العامة

هدى محمود على العواري احسان محمد	فريق العمل
سها سمير سامح فوزى	فريق التنسيق والادارة والدعم
أ/ منال سمرة أ/ أحمد حسن	اشراف
أ/ احمد عبد الواحد أ/ احمد العسال د/ هيام القوصى	المراجعة النهائية

نفذت هذه الورقة بدعم فنى من أكاديمية التنمية الدولية والشركاء المحليين،  
والآراء الواردة هنا تمثل آراء فريق البحث.

جميع الحقوق محفوظة @ برنامج هي ٢٠١٤

## قائمة المحتويات

٣	قائمة المحتويات
٤	مقدمة
٤	الخيارات والبدائل
٤	خلفية تاريخية
٤	خلفية قانونية
٥	البدائل المقترحة
٦	المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي
٦	الخيارات والبدائل
٩	الجهات الحكومية والخاصة ذات الصلة

## مقدمة:

إن المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة هو جعل المرأة ممتلئة للقوة والإمكانيات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير حيث عانت المجتمعات العربية من إرث ثقافي متخلف نجم عن الإستعمار وعهود الإنحطاط مشوهاً القيم السائدة والذي إنعكس بدوره على وضع المرأة كأنتان وحرمت المرأة بموجب ذلك من أبسط حقوقها في الوصول الى المشاركة في صياغة مصير مجتمعاتها من خلال وصولها إلى المجالس التشريعية والمناصب التنفيذية ضمن المجتمع .. أي أن المرأة أصبحت في حالة تبعية وإحباط وانعدام القدرة على المشاركة الفعالة وفي ذلك انتهاك لأبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

## خلفية تاريخية:

عند النظر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٤٨ أو الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بالمعنى الأشمل نجد أنه يتسع ليشمل الاتفاقات والمعاهدات والإعلانات والمبادئ التي تفصل مكونات الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وتعمق حمايتها للحقوق والتي من أهمها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

## خلفية قانونية:

أكدت الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة للعام ١٩٦٦م أن للنساء الحق في التصويت في جميع الإنتخابات وذلك بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون أي تمييز، وكذلك للنساء الأهلية في أن ينتخبن جميع الهيئات المنتخبة بالإقتراع العام، بشرط التساوي بينهم وبين الرجال دون تمييز وكذلك ضرورة تقلد المناصب العامة دون أي تمييز ضدهم.

لقد أولى دستور ٢٠١٤ اهتماماً خاصاً سواء في الديباجه أو في موادها بالمرأة، حيث أكد على أن المرأة ليست فئة من فئات المجتمع فقط، بل هي نصف المجتمع وأساس الأسرة، مشيراً إلى دورها الفعال ومشاركتها القوية بثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونية، ومن هذا المنطلق فقد منحها الدستور الحماية والرعاية وذلك بتخصيص أكثر من عشرين مادة، تعد تطوراً مهماً للتأكيد على أهمية دور المرأة في الدولة والمجتمع دون تمييز أو إقصاء، ومن جهة أخرى فإن المرأة تستفيد أيضاً من كافة مواد الدستور باعتبارها مواطناً كامل المواطنة مثل التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين رجالاً ونساءً.

أكد الدستور على حق الإنسان المصري في الكرامة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل أو الإعاقة وحتى الانتماء السياسي، حيث أكد الدستور على أن "تكفل الدولة تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل دون تمييز" وذلك طبقاً للمادتين (٩ ، ١١) كما أكد الدستور على أن "التمييز جريمة يعاقب عليها القانون ودعا إلى إنشاء آلية لمراقبة كافة أشكال التمييز"، والمرأة هي أكثر فئات المجتمع التي عانت منه لذا ستكون أول المستفيدين من هذه المادة، وعلى صعيد المشاركة في الحياة السياسية حرص الدستور الجديد على ان تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية على النحو الذي يحدده القانون، كما خصص ربع عدد المقاعد للمرأة في المجالس المحلية وذلك طبقاً للمادة ١٨٠ أي بما يعادل ١٣ ألف مقعد.

ومن هنا نرى :

إن المشاركة السياسية للمرأة العربية هي دون المستوى، فعلى الرغم التقدم الذي شهده وضع المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجال الميدان السياسي. وحصّة المرأة في المشاركة في الحياة العامة والسياسية في المنطقة العربية هي من بين أدنى الحصص في مناطق العالم. على أرض الواقع توجد فجوة كبيرة جداً بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً.

## البدايل المقترحة:

١. تفعيل قرار الاتحادات الطلابية داخل المدارس قرار رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٣ الذي ينص على أن يتقاسم الجنسين منصبى الأمين والأمين المساعد.
٢. تفعيل البرلمان المدرسى داخل المدارس الذى بدوره يجعل التلاميذ يتدربوا على الحياة السياسية منذ البداية حيث أن التنشئة الإجتماعية لها دور كبير فى تحقيق المساواة بين الجنسين.

## الخيارات والبدائل:

### أ . البدائل القانونية والسياسات :

- اعداد ورش عمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، لتدريس حقوق المرأة السياسية والمواطنة، وذلك لمواجهة سطوة الثقافة السياسية الدينية التقليدية بين المعلمات والمعلمات كنتاج لأنشطة القوي المحافظة، وبعض الجماعات الإسلامية السياسية.

### ب. البدائل المالية :

- اعداد مسابقات سنوية حول القصة القصيرة، والشعر، والرواية، واللوحة لدي الأطفال، وطلبة المدارس، والجامعات حول الحقوق السياسية للمرأة.
- اقتراح برامج إعلامية متلفزة ومسموعة ومكتوبة لشخصيات مصرية بارزة عالمياً وداخلياً، تأكيداً علي حقوق المرأة كمواطنة وكفاعلة إنسانياً وسياسياً في صناعة مستقبل بلادها، وأن يتم ذلك بأسلوب غير وعظي.

### ت. البدائل الإدارية والتأهيل :

- إعداد منهج نموذجي لتدريس حقوق المرأة السياسية ضمن منظومة حقوق الإنسان في كليات البنات التابعة لبعض الجامعات المصرية، وتقدم كمقترح لوزارة التعليم العالي للتدريس. ومن ناحية ثانية تعد منهجاً للتدريس في رياض الأطفال، وفي مراحل التعليم المختلفة.

## المشكلة وتأثيرها على المجتمع المحلي:

### ١ . تعريف وتحديد المشكلة والسياسات التي تحكمها :

تعددت الأسباب والدوافع التي أدت إلى محدودية تمكين المرأة من المواقع القيادية حيث تعد العادات والتقاليد البالية بالإضافة إلى الثقافة السائدة أحد المعوقات التي تعكس جميعها طابع المجتمع الذكوري، وعدم الثقة في قدرات وإمكانيات المرأة على تولي المناصب القيادية ولعل أبرز مثال على ذلك هو رفض ٨٧% من أعضاء الجمعية العمومية لقضاة مجلس الدولة في اجتماعها في فبراير ٢٠١٠ تعيين المرأة في وظيفة مندوب بمجلس الدولة على الرغم من موافقتها في البداية وتقدم العديد من خريجات كليات الحقوق لتلك الوظيفة واجتياز الاختبارات المختلفة.

## ٢. التعرف على المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشكلة وكيفية التعامل معها :

وجود بعض التيارات الدينية المتشددة والتي تفسر مفهومي الولاية والقوامة تفسيرات متشددة وخاطئة فتتظر لمفهوم الولاية بأنه "خابت جماعة ولت عليهم امرأة"، ومفهوم القوامة بأن الرجال قوامين على النساء، وعليه فهي لا ترفض تولي المرأة أي مناصب قيادية فقط، وإنما ترى أن خروج المرأة من المنزل لمجرد العمل يخالف الشريعة وأن مكانها هو البيت لرعاية شئون الزوج والأبناء فقط.

وكذلك العوامل الذاتية أو الشخصية وذلك لحدثة تجربة تولي المرأة للمناصب القيادية نوعاً ما، فيتولد لديها خوف من الفشل أو عدم القدرة على الوفاء بالتزامات تلك المواقع القيادية.

وهناك أيضاً العوامل الاقتصادية حيث أن هناك ٣٣% من الأسر تعولها المرأة، بالإضافة إلى أن ٧٠% ممن يعيشون تحت خط الفقر من النساء وعليه فإن معظم النساء ليس لديها الوقت للمشاركة بأي وظائف قيادية حيث أن هدفها الأساسي هو توفير متطلباتها ومتطلبات أسرته من مأكّل ومشرب وملبس، كما أن تولي بعض المناصب القيادية مثل العضوية بمجلس الشعب أو الشورى تحتاج إلى نفقات مادية ليس بمقدور المرأة في ظل أوضاعها الاقتصادية المتدنية الوفاء بها .

أضف إلى ذلك وسائل الإعلام والتي تعمل على تدعيم تلك النظرة الذكورية لدى أفراد المجتمع بجميع طوائفه حيث تشبه المرأة الساعية لنيل حقوقها وتولي المناصب القيادية بالمرأة "المسترجلة" كما تصورها بصورة المرأة العاجزة دائماً عن التوفيق بين بيتها وعملها.

## ٣. التعرف على مدى الوعي والمعرفة لدى المجتمع المحلي بأبعاد المشكلة وتأثيراتها:

- ويتضح ذلك من خلال نمط الموروثات الثقافية:

تلك التي تؤثر على ادراكات المرأة للمرأة أو الرجل للمرأة بما تحتويه من تصورات، والتي تنعكس بدورها على تفكير الناس وتصرفاتهم، ومن ثم تبث رسائل غير مباشرة بأن المرأة لا تستطيع ممارسة القيادة بل النظر إلى المرأة على أنها أقل مهارة وقدرة من الرجل وأنها يجب ألا تتعدى أدوار المحافظة على النوع الإنساني والتربية المنزلية.

- سيادة ثقافة التمييز ضد المرأة:

بالرغم من إعلان المساواة القانونية والسياسية بين الرجل والمرأة فإن هناك تمييزاً كبيراً بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمييز من الحكم القبلي في عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لتولي المناصب القيادية والإدارية.



## ٤. الحدود الجغرافية والديموغرافية للمشكلة:

رصدت هذه المشكلة على مستوى الجمهورية.

## ٥. تأثير المشكلة على المرأة ودورها في التعامل مع المشكلة:

- أشارت كثير من الدراسات التي اهتمت بالمشاركة السياسية للمرأة إلى أهمية وعي المرأة بحقوقها السياسية وأهمية مشاركتها في وضع القرار بل حقها في الترشيح إذا وجدت في نفسها القدرة والكفاءة لذلك وفي مقابل ذلك يؤدي عدم ثقة المرأة بنفسها إلى الإحجام عن المشاركة السياسية .

## ٦. افتقاد المرأة للحماس السياسي والإهتمام بالأمور السياسية :

- تفتقد المرأة وخاصة في الفئة العمرية (٢٠-٤٠ سنة) الحماس السياسي وأيضاً إنتمائهن إلى الطبقة الوسطى أو الشريحة الدنيا المكبلة بأعمال المنزل ورعاية الأبناء مما لا يترك لهن مساحة الوقت للعمل السياسي، علاوة على وجود اللامبالاة السياسية عند المجتمع بصفة عامة وعند المرأة بصفة خاصة .

## ٧. انخفاض الأداء البرلماني وعدم الإهتمام بمناقشة قضايا المرأة:

- أظهرت عدد من الدراسات إنخفاض الأداء البرلماني سواء في المناقشة للتقارير أو تقديم الأسئلة إلى الوزراء أو مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ولعل ذلك ينعكس بالضرورة على اتجاه المرأة الناخبة لتمثيلها وتمثيل مصالحها واحتياجاتها بل موقف الرجل من قدرتها ومهارتها السياسية.

## مما نتج عنه تراجع عملية التنمية التي تركز على الرجل والمرأة معاً:

- تراجع المرأة على المشاركة في الحياة الإجتماعية.
- زيادة تراجع المرأة على المشاركة في إتخاذ القرار.
- بعد المرأة عن متابعة الأحداث المحلية والعالمية .
- زيادة إعتقاد المرأة على الآخرين للتعبير عن مشاكلها وإحتياجاتها.

## ٨. تحديد الإجراءات المجتمعية المحلية للتكيف مع المشكلة:

- تبنت الدولة سياسة إعلامية لتغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلباً على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع، حيث تبذل الدولة جهوداً إعلامية في إطار الإهتمام بقضايا المرأة أدت إلى الزيادة النسبية في حجم الإهتمام الكمي بهذه القضايا، كما حدث تغيير نوعي من خلال التطرق لقضايا تخص المرأة كانت مهملة من جانب وسائل الإعلام من قبل، وعرض نماذج إيجابية للمرأة المصرية.

- وتؤمن الدولة بأهمية تطوير هذه الجهود من خلال سياسة متكاملة تستهدف تغيير القيم والمفاهيم المؤثرة سلباً على أوضاع المرأة وتنمية المجتمع.



٩. الخيارات والبدائل المتاحة للمجتمع للتعامل مع المشكلة :
- إستكمال قاعدة البيانات للجدول الانتخابية، بما يضمن تقوية هذه الجداول وتحديثها.
  - تفعيل الإجراءات وإدخال التعديلات التشريعية اللازمة .
  - وضع ضوابط للإنفاق على الحملات الانتخابية.
  - البحث عن أفضل النظم الانتخابية دعماً لمشاركة المرأة، وضماناً لزيادة التمثيل النسائي في المجالس النيابية.

## الجهات والهيئات الحكومية والخاصة ذات الصلة:

الجمعيات الأهلية: حيث أن عليها دور كبير في عملية التوعية في الريف والمدن لدور المرأة كمرشحة وناخبة.

الأحزاب السياسية:

المجلس القومي للمرأة: وهو من المجالس التي تؤيد وتؤكد على دور المرأة في الحياة السياسية .

الإعلام المرئي والمسموع والمقروء: بعرض صور غير نمطية للمرأة وعرض النماذج الناجحة في مجال

العمل الإنتاجية والإجتماعية وعرضها بشكل يشجع الأخريات على السير في الطريق نفسه .

## نبذة عن المركز:

مركز هي للسياسات العامة هو مركز بحثي يعمل في عدة دول عربية على مستوى الشرق الاوسط وشمال افريقيا وهي (مصر، الاردن، تونس، لبنان واليمن)، حيث يعمل المركز على تعزيز قدرات المرأة في مجال تحليل ورسم السياسات العامة وتنمية قدراتها في الحوكمة الرشيدة من خلال إجراء البحوث والدراسات والبرامج التي تخدم غاية المركز. ويهدف مركز هي للسياسات العامة الى ان يكون بيت خبرة ومرجع للسياسات. ويرتكز المركز في عمله على مجموعة من القيم المجتمعية وخاصة المشاركة، الشفافية، احترام التنوع والنزاهة بالاضافة الى الابتكار والإبداع.

## الاهداف الرئيسية للمركز:

- المساهمة في تحليل ورسم السياسات العامة في شتى المجالات بإتباع منهجيات تشاركية
- العمل على تعزيز مشاركة المرأة في مجال الانتخابات وتفعيل إدماجها في ادارة الشأن العام
- نشر مفاهيم وقيم وممارسات الحوكمة الرشيدة وحقوق المرأة
- تعزيز دور المرأة في ترسيخ ودعم مبادئ الديمقراطية
- اقامة علاقات تعاون وشراكة مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني والدولي فيما يتوافق مع رؤية المركز

